

تقنية خدمات «LTE» ورشة لـ «الاتصالات»

أقامت هيئة تنظيم الاتصالات في مقرها بضاحية السيف مؤخرًا، ورشة عمل حول تقنية خدمات التطور على المدى البعيد «LTE» بالتعاون مع شركة هواوي للتكنولوجيا.

واستعرض مدير النطاق الترددي العريض لشبكات المحمول بقسم الخدمات الاستشارية في الشبكات والأعمال، رأفت طاشمان مميزات تقنية خدمات التطور على المدى البعيد «LTE» ومقارنتها بالتقنيات السابقة مثل GSM و UTMS. وبين آخر الإحصائيات وتوجهات مقدمي خدمات تقنية التطور على المدى البعيد «LTE» في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية والتطورات الممكن حدوثها على تقنيات خدمات الهاتف المتنقلة.

وتطرق الورشة إلى استخدامات واحتياجات المشغلين المستقبلية من

الطيف الترددي لتقديم خدمات أسرع وبجودة أعلى للمستهلكين، وفي نهاية الورشة تم تسليط الضوء على مختلف الاستراتيجيات المتبعة لنشر هذه التقنية في مختلف دول المنطقة.

وقال مدير إدارة التقنيات والعمليات بالهيئة المهندس محمد النعيمي، إن انعقاد الورشة يأتي في إطار مبادرات الهيئة بالتعاون مع كافة شركات تقنيات الاتصالات والاستفادة من الخبرات الموجودة ونشرها في القطاع. كما في إطار سعي الهيئة الحثيث، إلى تحقيق إحدى أهم أهدافها الاستراتيجية المتمثل في جعل سوق الاتصالات في البحرين من أكثر أسواق المنطقة تطوراً من الناحية التقنية مع ضمان حصول المستهلكين في المملكة على أحدث خدمات الاتصالات بجودة عالية وبسرعة منخفضة.



المشاركون في ورشة العمل

الاقتصاد

السنة 9 | العدد 3124 الإثنين 2 رمضان 1435 هـ | Mon 30 Jun 2014
business@alwatannews.net

الوطن

11

3.5% زيادة الناتج المحلي الحقيقي المتوقع

«التنمية الاقتصادية»: نمو القطاع غير النفطي إلى 4.4%

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة 5.3% خلال العام الماضي، فيما توقع مجلس التنمية الاقتصادية تسارع معدل نمو القطاع غير النفطي ليصل هذا العام إلى حوالي 4.4% بعدما كان 3% في 2013.

جاء ذلك في تقرير فصلي، أطلقه مجلس التنمية الاقتصادية أمس والذي رصد نمواً كبيراً في القطاع غير النفطي معززاً بنمو على الطلب في القطاع الخاص. وساهمت عودة حقل أبوسعفة النفطي إلى مزاولة عملياته الطبيعية بشكل أساسي في تحقيق النمو القوي خلال عام 2013 حيث كان النمو في 2012 قد تأثر بسبب الصيانة. ويتوقع أن يظل القطاع النفطي مستقرًا هذا العام مع استمرارية الإنتاج النفطي بكامل قدراته سواء في حقول النفط البحرية أو البرية.

ورجع التقرير نمو القطاع النفطي بمعدل 0.1% خلال 2014، فيما يتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هذا العام إلى ما يقارب 3.5%.

ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي للمملكة تغيراً نمطياً بصورة ملموسة خلال عام 2014، فمن المتوقع أن يشهد القطاع النفطي استقراراً نسبياً يصاحبه تسارع في نمو القطاع غير النفطي بشكل كبير نتيجة لإطلاق عدد من مشاريع البنية التحتية. وستساهم هذه الزيادة في أنشطة قطاع الإنشاء في تحفيز القطاعات الأخرى مثل قطاعات التصنيع، التمويل والتجزئة. وسيساهم النمو السليم في نشاط القطاع الخاص في تعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين كما أنه سيشجع الإقراض المصرفي.

وقال وزير المواصلات القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، المهندس كمال بن أحمد، إن «الاستثمار في البنية التحتية لن يقتصر فقط على المساهمة في قيادة النمو في 2014 وإنما ستكون له عوائد بعيدة المدى ومزايا



كمال بن أحمد

اقتصادية واجتماعية للبحرين».

وأضاف: «وفي حين سيبقى النمو في القطاع النفطي مستقرًا فإن هنالك العديد من المشروعات الهامة الجارية، وبشكل عام تظل التوقعات إيجابية سواء لهذا العام ومستقبلاً».

وسينصب التركيز الأساسي في الإنفاق على مشاريع الإسكان الذي يشكل أولوية بالنسبة للحكومة، وحتى اللحظة الحالية تم تخصيص حوالي 3.4 مليار دولار لمشاريع الإسكان والمرافق العامة والتعليم للثلاث سنوات القادمة. ويقدر أن تستحوذ مشروعات السكن على نصف الإنفاق الإجمالي، حيث يتوقع أن يتم بناء أكثر من 5 آلاف وحدة سكنية في نفس المدة المذكورة بحسب الخطط، بحسب التقرير.

ويعد بناء هذه الوحدات السكنية جزءاً من خطة يجري العمل بها من قبل وزارة الإسكان لبناء أكثر من 15 ألف وحدة سكنية بين عامي 2014 و 2017، إذ يمثل الهدف في بناء 40 ألف وحدة سكنية خلال العقد القادم.

ويعد إمداد الطاقة من بين الأولويات الرئيسية وخصوصاً مع تضاعف الطلب على الطاقة بالمملكة في السنوات الأخيرة

بدء مشروع تحديث المطار نهاية 2014

ليرتفع من 1540 ميغا واط في عام 2003 إلى 2967 ميغا واط في عام 2012.

وتبلغ القدرة الحالية 4 آلاف ميغا واط كما أنه من المتوقع أن يتم طرح مناقصة لإنشاء محطتي إرسال تبلغ قدرة الواحدة منها 400 كيلو واط.

وتتواصل الجهود لتحسين شبكات المواصلات بين البحرين والمنطقة، إذ من المتوقع أن يبدأ العمل على مشروع تحديث مطار البحرين الدولي مع نهاية 2014 بهدف زيادة قدرته الاستيعابية ليستقبل 13.5 مليون مسافر مقابل 9 ملايين من المسافرين.

كما تخطط هيئة جسر الملك فهد لإتمام دراسة خط سكة الحديد البحرينية - السعودية في سبتمبر 2014، إذ شكل هذا المشروع الذي يتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذه في ما بين 7 إلى 10 أعوام جزءاً من مشروع شبكة سكة الحديد الخليجية الأكبر الذي يتوقع أن يكلف أكثر من 15 مليار دولار.

وخلال النصف الأول من 2014 أجريت العديد من الزيارات بهدف تقوية الروابط بين البحرين وعدد من الدول البارزة إلى جانب زيادة احتملة في العلاقات التجارية والاستثمارية، وهي روسيا، كازاخستان، طاجيكستان، باكستان والهند.

كما نظم مجلس التنمية الاقتصادية عدداً من الزيارات لوفود من الصين وغيرها من الأسواق المستهدفة بهدف تعريف المستثمرين الأجانب بالمملكة، وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المحتملة والمتاحة للشركات المتطلعة نحو توسعة أعمالها في السوق الخليجية التي تشهد نمواً سريعاً.

على خفيف

علي صالح

من يحمي المستهلك؟ «4»

الربط بين الماضي والحاضر، بين فترة السبعينات من القرن الماضي عندما باشرت الدولة التدخل في تحديد السلع الغذائية وغيرها من السلع التي تهم المستهلك ويصرف أكثر دخله لشراء احتياجاتها منها، تدخل الدولة جاء انطلاقاً من معرفتها أن أكثر من 95% من هذه السلع مستوردة وأن المصانع والمزارع والشركات المنتجة والمصدرة لها هي التي تتحكم في أسعار المصدر منها ومن ثم تفرض علينا هذه الأسعار.

ولمحاولة الحد من ارتفاع الأسعار -المستوردة- عملت الدولة أولاً على حصر السلع الأساسية من غذائية وغيرها وتدخلت في وضع هامش الربح بعد حساب المصروفات الأخرى مثل النقل والتأمين والتخزين، والهدف من ذلك هو تمكين التاجر من تحقيق الربح المعقول وغير المبالغ فيه، كما إن زيادة هذه الأسعار لا بد أن تكون مبررة وفي إطار إعلام وزارة التجارة بأسباب الزيادة وظروفها.

وفي مرحلة لاحقة لجأت الدولة إلى تحديد أسعار بعض السلع الغذائية والاستهلاكية من خلال تقديم الدعم للشركات المستوردة والمنتجة وبما يغطي الفروقات بين كلفة الإنتاج وأسعار البيع على المستهلك، لكن ذلك الدعم والتحديد كان متغيراً بين الفترة والأخرى تبعاً لتغير الأسعار والكلفة، أما اليوم فإن الدولة استمرت في تقديم الدعم لبعض السلع الغذائية «اللحوم الحمراء والبيضاء والطحين» وتحديد وتثبيت أسعارها بالنسبة للمستهلك.

في حديثه إلى (بنا) اعتبر معالي وزير الصناعة والتجارة أن «البحرين ودول مجلس التعاون تستورد ما يقارب 90% من سلعها الغذائية من الخارج التي تحكمها عوامل الشحن والتأمين والتصدير في بلدان المنشأ وبالتالي فإن ذلك يجعل منا متأثرين أكثر من كوننا مؤثرين في قضية الأسعار، ولذلك كانت الحكومة حريصة على استمرار الدعم الحكومي المقدم للسلع الغذائية بالرغم من ارتفاع فاتورتها بشكل كبير منذ سبعينات القرن الماضي».

لكن معالي الوزير نسي أن يذكر أن الدعم يقدم لثلاث سلع غذائية فقط وليس كل السلع الغذائية الأساسية التي كانت الدولة تدعمها في السبعينات، وأن اللحوم الحمراء ليست سلعة غذائية أساسية للمستهلك البحريني قياساً بالأسماك غير المدعومة، وأن اللحوم البيضاء المدعومة لا تزيد على 25% من المستهلك منها محلياً وبالتالي لا قيمة ولا تأثير لهذا الدعم، وأن السلعة الثالثة المدعومة وهي الطحين لا يتم مراقبة بيع منتجاتها والتأكد من تأثير الدعم على الأسعار والأوزان والجودة التي يباع بها الخبز البلدي والإفرنجي والخبز الأسمر والنخالة فهي إما ناقصة الوزن والجودة أو مرتفعة الأسعار وبما يوازئ أسعارها في بلدان مجلس التعاون الغنية التي لا تدعم الطحين ولا اللحوم.

«الغرفة» تنظم مجلسها

الرمضاني كل جمعة

دعت غرفة تجارة وصناعة البحرين أعضاءها والجمهور للحضور والمشاركة في فعاليات مجلسها الرمضاني الأسبوعي والذي سيعقد بمقر بيت التجار مساء يوم الجمعة من كل أسبوع خلال شهر رمضان المبارك من الساعة 9:00 وحتى 11:00 مساءً.

وقالت الغرفة في بيان، إن تنظيم المجالس الرمضانية الأسبوعية يأتي من منطلق حرصها واهتمامها على التواصل المباشر مع أعضائها والمجتمع التجاري، لبحث وتداول كل ما يتعلق بهموم وشجون التجار. وذكرت أن مواعيد الدوام الرسمي للغرفة خلال شهر رمضان ستكون من الساعة 8:30 صباحاً حتى 2:30 ظهراً، من يوم الأحد إلى الخميس.

«التجارة الأمريكية» تبحث تعزيز

التعاون مع «ويست بوينت»

بحثت غرفة التجارة الأمريكية في البحرين تعزيز التعاون مع شركة «ويست بوينت هوم» لصناعة الأقمشة في الولايات المتحدة من خلال الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة.

وركز الاجتماع الذي حضره نائب الرئيس الصناعية العالمية وعمليات «ويست بوينت هوم» بيلي هاريس، ورئيس غرفة التجارة الأمريكية في البحرين، قيس الرعبي على إمكانية توسع الشركة في السوق المحلي.

وقال هاريس: «في العام 2006، استحوذت شركة ويست بوينت هوم على أقمشة المنامة وحولتها لـ «ويست بوينت البحرين» كأكبر مصنع منسوجات منزلية في المنطقة».

ودعت الغرفة بالنيابة عن «ويست بوينت هوم» إلى تمديد مستوى المرور المفضل باتفاقية التجارة الحرة، الذي من شأنه أن يمكن من شحن ما يصل إلى 50 مليون متر سنوياً إلى الولايات المتحدة».

إلى ذلك قال الزعبي: «استضافنا مؤخرًا وفدًا من مجلس الشيوخ الأمريكي وأطلعناهم على كيفية تنفيذ الشركات من اتفاقية التجارة الحرة لصالحها بنجاح».

خبراء يؤكدون تراجع معدلات الإنتاجية

حظر العمل بالظهيرة يقلص أعمال الإنشاء 75%

كثبت - زينب العكري:

أكد مقاولون أن تطبيق قرار حظر العمل وقت الظهيرة خلال شهري يوليو وأغسطس، سيقصص العمل في قطاع التشييد بنسبة 50%، إلى جانب تراجع معدلات الإنتاجية.

وأوضح لـ «الوطن» أن القطاع يسجل أقل درجات الإنتاج نتيجة لتزامن فصل الصيف مع شهر رمضان المبارك والالتزام بوقف العمل في فترة الظهيرة.

وقال المدير الإداري بمركز الشرق الأوسط للتجارة والمقاولات أحمد المحمود، إن التداولات في السوق العقارية تعتبر جيدة منذ بداية العام الحالي.

وتوقع المحمود أن ينتعش قطاع المقاولات خلال النصف الثاني من 2014 وخصوصاً بعد شهر رمضان المبارك بنسبة لا تقل عن 20% مع طرح الكثير من المشروعات الإنشائية.

وأوضح أن قطاع المقاولات دائماً ما يشهد ركوداً خلال شهر رمضان إذ يتراجع بنسبة 50%، مبيناً أن تزامنه مع حظر العمل مع فصل الصيف ورمضان يساهم بتقليص الإنتاجية.

وأشار المحمود إلى أن قطاع المقاولات يشهد ركوداً في جانب المناقصات وإنجاز العمل، بحكم تقلص وقت العمل وتدني الطاقة الإنتاجية.

من جانبه قال أمين سر جمعية المقاولين البحرينية علي مرهون، إن سوق البناء والتشييد يعاني من تراجع في الإنتاجية خلال موسم الصيف عموماً وشهري يوليو



أحمد المحمود

أن تلك الخطة تنفذ في الشركات الكبيرة حيث أن المؤسسات الصغيرة لا تتحمل العمل على فترتين.

وفي ما يتعلق بمواد البناء، أكد مرهون أن الأسعار ثابتة منذ حوالي الـ 6 أشهر دون تغيير متوقعاً أن تحافظ على استقرارها خلال الفترة المقبلة.

بدوره قال مدير عام شركة المنارتين ميسان الخميري: «تراجع نسبة الأعمال الإنشائية بشكل ملحوظ خلال شهري يوليو وأغسطس من كل عام، مؤكداً أن نسبة الانخفاض تصل إلى 40% مقارنة مع بقية أيام العام.

وحول أسعار مواد البناء أشار الخميري إلى أنه لا يوجد أي تغيير يذكر في أسعار منذ ما يقارب عام أو عام ونصف.



ميسان الخميري

وأغسطس خصوصاً. وأشار مرهون إلى تراجع أعمال الإنشاءات بنحو 50% خلال فصل الصيف، حيث يسجل قطاع التشييد أدنى مستوياته من الأعمال خلال شهري يوليو وأغسطس من كل عام.

وأضاف أن تزامن فصل الصيف مع شهر رمضان، يؤثر بشكل كبير على إنتاجية العامل وحالته الصحية، وخصوصاً أنه بحاجة إلى شرب كميات كبيرة من المياه مع ارتفاع حرارة الجو في يوليو وأغسطس.

وأوضح أن بعض المقاولين يعوضون ذلك التراجع في الإنتاجية بالعمل خلال الفترة المسائية حيث ينقسم العمل إلى 4 ساعات صباحاً و4 ساعات مساءً، مبيناً